الأصول المرفوضة (تعقيب واستدراك)

د. صالح بن إبراهيم الفراج
قسم النحو والصرف وفقه اللغة - كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الأصول المرفوضة (تعقيب واستدراك)

د. صالح بن إبراهيم الفراج
قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

هذا البحث تعقيب على بحث الأصول المرفوضة للدكتور محمد بن ناصر الشهري المنشور في مجلة العلوم الشرعية والعربية التي تصدرها جامعة الإمام في عددها السادس محرم ١٤٢٩هـ واستدراك على ما فاته من المسائل النحوية ، واستكمال لما تركه الباحث وهو الجانب التصريفي الذي لم يذكره الباحث الكريم . وكان هدفي – وهدف الباحث الأول– إبراز المقصود بالأصول المرفوضة والفروق بينها وبين مصطلحات أخرى كالمتروك والمهمل والممات والمهجور والمنقرض وغيرها . وتوصل البحث إلى أن الأصول المرفوضة ألفاظ كان يمكن أن تكون على صورة معينة كما هو القياس في نظائره مما هو مستعمل في اللغة ، لكن العرب لم تستعمله ولم تنطق به ، وبقي مرفوضا لغة واستعمالا قديما وحديثا بخلاف غيره من المصطلحات الأخرى كالمتروك والممات ونحوها مما استعمله العرب في وقت ثم هجروها أو تركوها ، أو أنها استعملت في وقت من الأوقات .

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه، ونصلي ونسلم على عبده ورسوله وعلى آله وصحبه ومن اقتدى بسنته، أما بعد: فقد قرأت المقال القيم الذي كتبه الدكتور / محمد بن ناصر الشهري، بعنوان "الأصول المرفوضة". ونشر في مجلة العلوم الشرعية والعربية التي تصدرها جامعة الإمام، في عددها السادس، محرم ١٤٢٩هـ، وظهر لي أن الكاتب الكريم من الباحثين الجادين، وصاحب نفس طويل، وموضوعه "الأصول المرفوضة" في اللغة العربية التي هي وعاء كتاب الله تعالى ذات أصول ثابتة، وأقيسة مطردة، استقرأها عباقرة الأمة وأعلامها النابهون في أزمنتها المتتابعة، وعلى مستوياتها المختلفة وأفصحت دراساتهم عن فيض من أسرارها، ومستقر بلاغتها، فجاءت على هذه الصورة المحكمة، والقواعد المنضبطة.

وأحسب أن الباحث الفاضل -ورغم الجهد المبذول- قد فات عليه أشياء مهمة تعد من أصول الموضوع وتتمانه، وفرط عليه جوانب منه لا تقل عن شطره وهو الصرف الذي لم يذكره إلا في إشارة عابرة.

وكان الدافع الأكبر إلى هذا الاستدراك تقديري العظيم لعمل الباحث فيه، فأحببت أن أكمل ما حصل من السهو والنقص الذي هو من طبيعة البشر، والكمال لله رب البشر وحده.

ذكر الباحث أن أول من تحدث عن هذا الموضوع بصورة خاصة هو ابن جني في "الخصائص" في باب أسماه: "باب فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع" قال: "اعلم أن الأصول المنصرفة عنها إلى الفروع على ضربين: أحدهما: ما إذا احتيج إليه جاز أن يراجع، والآخر: ما لا يمكن مراجعته؛ لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله"[1].

كما ذكر أن ممن تناول هذا الموضوع -أيضًا- السيوطي في كتابه "الأشباه والنظائر"، وقد خصص الحديث عن الأصول المرفوضة في الموطن الثامن عشر، وكذا في الموطن الرابع بعد المائة تحت عنوان: "مراجعة الأصول"، هو في هذين الموطنين ينقل

---

(١) الخصائص ٢/٢٤٧.

كلام النحويين منسوبًا إلى قائليه من دون مناقشة له[1]، ويجعل الباحث ذلك سببًا للحاجة الماسة إلى تناول هذا الموضوع من جديد لكشف النقاب عن كثير من جوانبه[2].

ولي مع هذا البحث وقفات:

أولا: القصور في بيان المراد بالأصول المرفوضة:

اكتفى الباحث الكريم في بيان الأصول المرفوضة بقوله: "المراد بالأصول المرفوضة عند النحويين: هي الحالة التي كانت عليها بنية كلمة ما أو تركيب معين من حيث: حال العامل كلزوم حذفه، أو المعمول كالعمل في معمول معين، ككونه متصلًا مثلًا أو مفردًا أو جمعًا، ومن حيث نوع العمل كالرفع أو النصب، وقد جرى الاستعمال واستمر بخلاف ذلك، ثم نرى العرب عادوا على ذلك الأصل في بعض المواضع"[3]، ثم ذكر مثالين لذلك، نقل الأول عن ابن يعيش في "شرح المفصل"[4]، والثاني عن ابن مالك في "شرح التسهيل"[5].

والعلماء ذكروا الأصل المرفوض في كتبهم على صور مختلفة، فبعضهم ذكرها في أبواب قصيرة كما فعل ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) في "الخصائص" في باب سماه: "باب فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع"[6]، وكما فعل السيوطي (ت: ٩١١هـ) في "الأشباه والنظائر" في باب مستقل سماه: "الأصول المرفوضة"[7]، وذكرت الأصول المرفوضة عند علماء آخرين بشكل عرضي.

وإذا كانت قد جاءت عند بعضهم باسم "الأصول المرفوضة"، فإن آخرين عبروا عنها بعبارات أخرى تقترب من دلالة الأصل المرفوض، منها: الممات، والمهجور، والعقمي، والاستغناء، وانقراض الكلمات، والمتروك، والمهمل، والأصول المتروكة، أو الأصل المتروك، أو ترك الأصل، أو لغة مرغوب عنها، أو مما يرفض ولا يراجع، والعمل

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر ١/ ٨١-٨٣.
(٢) انظر: الأصول المرفوضة ٣٥٠-٣٥٢.
(٣) انظر: الأصول المرفوضة ٢٤٧، ٢٤٨.
(٤) انظر: شرح المفصل ١/ ٦٠. والأصول المرفوضة ٢٤٨.
(٥) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٩٣. والأصول المرفوضة ٢٤٨.
(٦) انظر: الخصائص ٢/ ٣٤٧.
(٧) الأشباه والنظائر ١/ ٨١-٨٣.

على القياس المرفوض، ومراجعة الأصول، والتنبيه على الأصل لئلا يجهل، والرد إلى الأصل، والأصل المنصرف عنها إلى الفروع، والكلمات التي كانت فزالت بزوال معانيها[1].

وعبر عنه اللغويون المعاصرون بمصطلح: انقراض الكلمات، والمهجور، والممات، وبلي الألفاظ[2].

وهذا الذي ذكره العلماء من المصطلحات لا يعني بالضرورة معنى الأصل المرفوض- كما يظهر من خلال الأمثلة التي ذكرها ومن خلال ما سأذكره بعد-، وإن كان كثير منها يلتقي في رفض الناطق لها لسبب أو لآخر بسبب الهجر، أو الترك، أو انقراض الناطقين بها، أو سيادة لهجة أخرى على هذه اللفظة أو تلك، أو التطور اللغوي بظهور ألفاظ أخرى أدت إلى رفضها، فالعربي كان يتخير ألفاظه كما كان يتخير معانيه، ومما قاده إلى ذلك أن كلامه في معظمه موزون مقفى، الزيادة فيه كالنقص.

ويظهر لي أن كثيرًا من هذه المصطلحات، مثل: المتروك، والمهجور، والممات، وانقراض الكلمات، لها دلالة واحدة من حيث الاستعمال المرحلي للكلمات؛ بمعنى أن هناك كلمات استعملت في مرحلة ما، ثم تركت، أو هجرت، أو أميتت، أو انقرضت، أو أن الاستعمال لها قد توقف في مرحلة ما، لكن لا يعني بالضرورة أن ما جاء تحت هذه المصطلحات كان أصلًا مرفوضًا، كما هو الحال فيما ورد من ألفاظ رفض أصلها، ولم تستعمل لا في القديم ولا في الحديث، فهذه نقطة التباين بين ما ورد من كل هذه المصطلحات ومصطلح الأصل المرفوض.

وهناك فرق ثانٍ بين هذه المصطلحات ومصطلح الأصل المرفوض، هو أن المتروك والمهجور والممات -مثلًا- أسماء مفعولات، بمعنى: وقع عليها الترك والهجر والموت، ولا يكون ذلك إلا على لفظ كان مستعملًا في مرحلة ما من مراحل نمو اللغة، أي: أنه عاش بين الناس فترة معينة، قد تكون قصيرة، وقد تكون طويلة، إلا أنه ترك، أو هجر، أو مات، إما بموت أهله، وإما بموت حقله الدلالي، يقول ابن فارس: "ومن الأسماء التي كانت

---

(١) انظر: الخصائص ١/ ٢٦٦، ٢/ ٣٤٧، والصاحبي ١٠٢، والأشباه والنظائر ١/ ٨١.

(٢) انظر: المولد (دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام) ١٦٤، والتطور اللغوي (مظاهره وعلله وقوانينه) ٩٥، والفعل الممات (دراسة في معجم الجمهرة لابن دريد) للدكتور محمد الروابدة، بحث منشور في مجلة مؤتة للدراسات والبحوث، عدد ٢٠٠٨م.

فزالت بزوال معانيها قولهم: المرباع[1]، والنشيطة[2]، والفضول[3]... ومما ترك أيضًا: الإتاوة[4]، والمكس[5]، والحلوان[6]، وكذلك قولهم: أنعم صباحًا، وأنعم ظلامًا، وقولهم للملك: أبيت اللعن"[7].

وفرق ثالث: أن هذه المصطلحات من المحتمل إعادة الحياة إليها ولو بعد حين، وهذا يحدث كثيرًا نتيجة الحاجة إليها في تطور اللغة بينما الأصل المرفوض غير ذلك، ودليلي على ذلك أنه لم يستعمل أحد أصلًا للفظة رفضت -كما قلت- فاستغنوا عنه بغيره من الألفاظ، يقول سيبويه في معنى الاستغناء: "ويستغنون بالشيء عن الشيء والذي أصله أن يستعمل حتى يصير ساقطًا... فإنهم يقولون "يدع" ولا يقولون "ودع"، استغنوا عنه بـ"ترك""[8].

وإلى مثل ذلك أشار ابن جني تحت عنوان: "باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء"[9]، بدأه بقول سيبويه السابق، ثم عرض مجموعة من الأمثلة يدلل من خلالها على أن الشيء المستغنى عنه ساقط في كلامهم، وأنه غير مستعمل، قال: "ومن ذلك استغناؤهم بـ"لمحة" عن "ملمحة" وعليها كسرت "ملامح"، وبـ"شِبْه" عن "مشبه" وعليه جاء "مشابه"، وبـ"ليلة" عن "ليلاة" وعليه جاءت "ليالٍ"... وكذا استغنوا بـ"ذكر" عن "مذكار" أو "مذكير" وعليه جاء "مذاكير"، وكذا استغنوا بـ"أينق" عن أن يأتوا به، والعين

---

(١) المرباع: ربع الغنيمة يكون لرئيس القوم في الجاهلية دون أصحابه، انظر: لسان العرب مادة: ر ب ع، ومادة: ن ش ط، والقاموس المحيط مادة: ر ب ع.

(٢) النشيطة: ما يغنمه الغزاة في الطريق قبل بلوغ الموضع الذي قصدوه، يكون لزعيمهم خاصة، انظر: لسان العرب مادة: ر ب ع، ومادة: ن ش ط، وكذا القاموس المحيط.

(٣) الفضول: ما فضل من الغنيمة مما لا تصح قسمته على عدد الغزاة يكون لزعيم القوم، انظر: لسان العرب مادة: ن ش ط، وكذا القاموس المحيط.

(٤) الإتاوة: الرشوة، أو الخراج، أو المكس: وهي دراهم تؤخذ من بائع السلع في الأسواق في الجاهلية، انظر: لسان العرب مادة: أ ت ي، وكذا القاموس المحيط.

(٥) المكس: الجباية، وهي دراهم تؤخذ من بائع السلع في الجاهلية، انظر: لسان العرب مادة: م ك س، وكذا القاموس المحيط.

(٦) الحلوان: ما يعطى للكاهن أجرة له على كهانته، انظر: لسان العرب مادة: ح ل ا، والقاموس المحيط مادة: ح ل و.

(٧) الصاحبي ١٠٢.

(٨) الكتاب ١/ ٢٥.

(٩) انظر: الخصائص ١/ ٢٦٦.

في موضعها فألزموه القلب أو الإبدال، فلم يقولوا: "أنوق" إلا في شيء شاذ حكاه الفراء، وكذلك استغنوا بـ"قِسِيّ" عن "قُوُوس" فلم يأت إلا مقلوباً"[1].

ومثل ذلك كثير في اللغة[2]، وهذا الاستغناء في الاستعمال اللغوي يمثل طوراً مهماً في مراحلها الأولى، وهو بديل مقبول عن اللفظ المرفوض الذي من المفترض أن يستعمله منتج اللغة، لأن من طبائع الأشياء أن يتكلم الناطق بما هو أصل أولاً، ثم ينتقل إلى الفروع، وهذا يختلف في دلالته عن كثير مما جاء من مصطلحات وقصد بها دلالة الأصل المرفوض.

ثانيًا: مصطلحات مقابلة للأصول المرفوضة:

لم يذكر الباحث الكريم من المصطلحات المقابلة للأصول المرفوضة سوى الضرورة الشعرية، وفاته مصطلحات أخرى كثيرة جديرة بالاهتمام، من ذلك:

١- المهمل:

وهو من المصطلحات التي قد تلتبس بالأصل المرفوض، لكنه ليس إياه، والفرق بينهما كبير، فالمهمل من الألفاظ هو ما لم يُستعمل في الأصل اللغوي، وأول من أشار إلى هذا المصطلح الخليل بن أحمد في "معجم العين"، حيث ذكره مقابل المستعمل في تقليباته المعروفة للألفاظ اللغوية، يقول ابن فارس: "وقال لي بعض فقهاء بغداد: إن الكلام على ضربين: مهمل ومستعمل، قال: فالمهمل هو الذي لم يوضع للفائدة، والمستعمل ما وضع ليفيد، فأعلمته أن هذا الكلام غير صحيح، وذلك أن المهمل على ضربين:

- ضرب لا تجوز ائتلاف حروفه في كلام العرب بتةً، وذلك كـ"جيم" تؤلف مع "كاف"، أو "كاف" تقدم على "جيم"، وكـ"عين" مع "غين"، أو "حاء" مع "هاء" أو "غين"، فهذا وما أشبهه لا يأتلف.

---

(١) الخصائص ١/٢٦٦، ٢٦٧.

(٢) انظر: الخصائص ١/١٦٦-١٧١.

- والضرب الآخر: ما يجوز تآلف حروفه لكن العرب لم تقل عليه، وذلك كإرادة مريد أن يقول: "عضخ" فهذا لا يجوز تآلفه، وليس بالنافر، ألا تراهم قد قالوا في الأحرف الثلاثة "خضع"، لكن العرب لم تقل: "عضخ" فهذان ضربا المهمل[1].

وربما يعود السبب إلى أن ذلك مخالف لنظام العربية الصوتي، أو أن منتج اللغة لم يتواضع على لفظه أو معناه.

وواضح من كلام ابن فارس أن دلالة المهمل تنحصر في أنه لم يوضع لفائدة، بينما الأصل المرفوض غير ذلك؛ فلو وجد كانت له دلالة، بل إن دلالته -وهو مرفوض- تكمن في تلك التقديرات التي ذكرها العلماء، وبنوا عليها أن أصل هذا اللفظ مرفوض.

٢- **الممات:**

وهو اللفظ الذي تلاشى وفني من الوجود، وفي هذا التعريف ما يشير إلى أن اللفظ كان يحيى بين أهله فترة من الزمن قصيرة أو طويلة، لكنه مات بعد ذلك، ولم يعد له وجود، أي: كان عائشًا موجودًا في الحياة يستعمله الناس، ثم انقرض ولم يستعمل بعد ذلك.

٣- **المهجور:**

وهو ما كان مستعملًا في زمن معين ثم ترك استعماله بعد ذلك، إما بسبب كونه لهجة لقبيلة انقرضت، وإما غلبتها لهجة أخرى[2].

٤- **المتروك:**

وهو ما استغنت عنه اللغة فترك أو مات، فحلت محله ألفاظ أخرى، كأسماء الأيام والشهور في الجاهلية[3]، قال ابن دريد: "كان أبو عمرو بن العلاء يقول: "مَضَّني: كلام قديم قد ترك". أ.هـ. وكأنه أراد أن أمَضَّني قد ترك"[4].

وهذه الثلاثة: الممات، المهجور، والمتروك تكاد تكون مترادفة في دلالتها اللغوية.

---

(١) الصاحبي ٨٧، وانظر: المزهر ١٠٣، ٢٤٠.
(٢) انظر: معجم علم اللغة النظري ٢٢، ودراسات في فقه اللغة ٢٩٣.
(٣) انظر: المزهر ١/ ٢١٨.
(٤) جمهرة اللغة مادة: م ض ض، وانظر: تاج العروس مادة: م ض ض، والمزهر ١/ ٢١٨.

٥- **المنقرض:**

وهو من اصطلاحات المحدثين. ولا يخرج عن المعاني الثلاثة السابقة حيث إنه البائد من الألفاظ، أو المهجور الذي زال من الاستعمال واندثر كأسماء الأيام والشهور.

٦- **العقمي:**

وهو ما درس من الكلام وذهب أثره، أو هو الغريب الذي لا يكاد يعرف، قال ابن سيده: "كلام عقمي: قديم قد درس[١]، عن ثعلب، وسمع رجلٌ رجلًا يتكلم فقال: هذا عقمي الكلام، أي: قديم الكلام، والعقمي غامض الكلام الذي لا يعرفه الناس، وهو مثل النوادر"[٢].

٧- **بلي الألفاظ:**

وهو من مصطلحات الدكتور / رمضان عبدالتواب -رحمه الله-[٣]، وقصد به: أن اللفظ يموت شيئًا فشيئًا أثناء تطوره من صورة إلى صورة أخرى، وهو بمعنى تلاشي الألفاظ وفنائها ونشوء غيرها في حياة اللغة.

ومن مصطلحاته أيضا: الانقراض، والبقايا الأثرية، والركام اللغوي.

٨- **النيابة:**

وهي من ناب ينوب نيابة[٤]، أي: أن المنوب كان مستعملًا في مرحلة ما ثم ناب عنه آخر في التركيب الجملي، وهو كما يقولون: "إسقاط أحد عناصر التركيب الجملي الذي يستدل عليه من الأصل المنقرض لهذا التركيب المستخدم الذي تقتضيه قواعد التركيب في العربية، وإحلال عنصر آخر محله في الاستخدام، فيأخذ عنه شيئًا من خصائصه لا كلها، لأنه ليس إياه"[٥].

---

(١) انظر: المحكم مادة: ع ق م.

(٢) انظر: تهذيب اللغة مادة: ع ق م، وكذا لسان العرب، والقاموس المحيط.

(٣) انظر: التطور اللغوي ٩٥.

(٤) انظر: لسان العرب مادة: ن و ب.

(٥) ظاهرة النيابة في اللغة العربية ١٤، وظاهرة التقارض في الدرس النحوي ١١.

فالنيابة تركيب نحوي -كما هو واضح-، مثل نيابة بعض حروف الجر عن بعض، ويستدل عليه من الأصل المرفوض[1]، ومن هنا أرى أن الأصل المرفوض يختلف مدلوله عما سبق ذكره من مصطلحات، فهو يعني أن أصل هذا اللفظ أو الاستعمال كان يجب أن يكون كذا -كما هو القياس في نظائره- مما هو مستعمل لغة، لكن منتج اللغة لسببٍ ما رآه مناسبًا فلم ينطق به، ولم يستعمله، وبقي مرفوضًا لغةً واستعمالًا.

ثالثًا: الأشياء التي فاتت على الكاتب في الجوانب التالية:

الأول: الجانب النحوي:

وهي المواضع التي رفُض فيها أصل كان الواجب أن يذكر في تركيب الجملة، ولكنه لم يذكر، ولا يدخل في ذلك ما حذف من التركيب لعلة من العلل.

وقد ذكر الباحث الكريم إحدى وعشرين مسألة من الأصول المرفوضة واقعة في: المثنى، والجمع، ونون الوقاية، وفي الخبر إذا وقع ظرفًا أو جارًا أو مجرورًا، وفي دلالة "كان" وأخواتها على الحدث، وفي حذف "كان" مع معموليها، وفي حذف الخبر في جملة شرط "لولا" و"لوما"، وفي مجيء الخبر جملة غير فعلية في باب أفعال المقاربة، وفي حذف الخبر في باب "لا" العاملة عمل "إنَّ"، وفي الخلاف في ناصب المستثنى، وفي صيغة "أفْعِل" بكذا، وفي "أفْعَل" التفضيل، وفي المنصوب على التحذير والإغراء، وفي اسم الفعل، وفي الممنوع من الصرف، وفي رافع الفعل المضارع، وفي الخلاف في ناصب الفعل المضارع بعد "كي"، وفي العدد "اثنا" وفي العدد "مائة" في ثلاثمائة إلى تسعمائة، وفاته مسائل كثيرة في النحو.

المسألة الأولى: مسائل حذف الخبر وجوبًا:

١- كما لو كان المبتدأ نصًا في القسم، مثل: لعمرُ اللهِ لأفعلَنَّ المعروف، ويمينُ الله لأقومَنَّ بالواجب عليَّ، التقدير: لعمر الله قسمي، ويمين الله قسمي.

٢- أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية، مثل: كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ، وكلُّ إنسانٍ وعملُه، التقدير: كلُ رجلٍ وضيعتُهُ مقترنان، وكلُّ إنسانٍ وعملُهُ مقترنان.

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٥٧، ٢/ ١٣٢،٤/ ٢٣٣،والأصول ١/ ٩٢، ٩٤، ٩٧، ٢٨٥، والخصائص ١/ ١٣٧، ٢/ ٣١٧، وشرح المفصل ٢/ ٨٨.

٣- أن يكون المبتدأ مصدرًا، أو مضافًا إلى مصدر، وبعده حال سدت مسد الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبرًا مثل: شربي اللبن مغليًا، أو أكثرُ أكلي اللحم مشويًا، التقدير: إذْ كان، أو إذا كان[١].

المسألة الثانية: مسائل حذف المبتدأ وجوبًا:

١- وذلك في النعت المقطوع إلى الرفع، في معرض المدح مثل: مررت بزيدٍ الكريمُ، أو الذم: مررت بزيدٍ الخبيثُ، أو الترحم: مررت بزيدٍ المسكينُ.

٢- إذا كان الخبر مخصوص "نعم" أو "بئس"، مثل: نعم الرجلُ خالدٌ، وبئس الرجلُ ماجدٌ، التقدير: هو خالدٌ، هو ماجدٌ.

٣- أن يكون الخبر صريحاً في القسم، نحو ما حكاه الفارسي: في ذمتي لأفعلن، التقدير: في ذمتي يمينٌ، أو عهدٌ، أو ميثاقٌ.

٤- أن يكون الخبر مصدرًا نائبًا مناب الفعل، مثل: صبرٌ جميلٌ، التقدير: صبري صبرٌ جميلٌ[٢].

المسألة الثالثة: حذف خبر "لا" العاملة عمل "ليس":

إعمال "لا" عمل "ليس" قليل عند الحجازيين[٣]، وإليه ذهب سيبويه[٤]، والبصريون[٥]، والغالب أن يكون خبرها محذوفًا.

وقيل يلزم ذلك كقول الشاعر:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرانِها فأنا ابنُ قَيْسٍ لا بَراحُ[٦]

المسألة الرابعة: إضمار "أنْ" الناصبة للفعل المضارع:

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٩٩، ٣١٩-٣٢١، والمفصل ٧٣، وشرحه ١/ ٩٤، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٥٣-٣٦٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٤١٠، وشرح الرضي على الكافية القسم الأول ١/ ٣١٤.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٦، وشرح الرضي على الكافية القسم الأول ١/ ٣١١، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٩٣، وأوضح المسالك ١/ ٢١٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٥٥.

(٣) انظر: شرح المفصل ١/ ١٠٨، وأوضح المسالك ١/ ٢٧٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٣١٢.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٥، والتصريح ١/ ٢٦٧.

(٥) انظر: التصريح ١/ ٢٦٧.

(٦) البيت لسعد بن مالك في الكتاب ٢/ ٢٩٦، وشرح المفصل ١/ ١٠٨، والمقاصد النحوية ١/ ٤٨٢، والتصريح ١/ ١٦٨.

وغير منسوب في المقتضب ٤/ ٣٦٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٦، وشرح ابن الناظم ١٥٠، وأوضح المسالك ١/ ١٧٤.

الأصل في العوامل أن تكون مذكورة حتى تعمل فيما بعدها، فإذا حذفت فهي خلاف الأصل، وفي قولك: أطع الله حتى يدخلك الجنة -بالنصب-، قالوا: لا يجوز إظهار "أنْ" هاهنا، لأنه أصل مرفوض.

ويطرد ذلك في خمسة مواضع:

١- إذا وقعت "أنْ" بعد لام الجحود المسبوقة بكون ماضٍ ناقصٍ منفيٍ، مثل قوله تعالى: ﴿ فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ ﴾[١].

٢- أو وقعت بعد "أو" العاطفة إذا صلح في موضوعها "حتى". مثل قول الشاعر:

لأَسْتَسهِلَنَّ الصَعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنى ... فَما انْقادَتِ الآمالُ إلا لصابِرِ[٢]

أو موضعها "إلا" الاستثنائية كما في قول الشاعر:

وكُنْتُ إذا غمَزْتُ قناةَ قَومٍ ... كَسَرْتُ كُعُوبَها أَوْ تَسْتَقِيما[٣]

٣- إذا وقعت بعد "حتى" الجارة إن كان الفعل مستقبلًا باعتبار التكلم، كما في قوله تعالى: ﴿ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ ﴾[٤].

٤- إذا وقعت "أنْ" بعد فاء السببية أو واو المعية المسبوقة بنفيٍ محضٍ: مثل قوله تعالى: ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ ﴾[٥]. وقوله تعالى ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾ ﴾[٦].

أو طلب محض: مثل قوله تعالى: ﴿ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾[٧]. وقوله تعالى: ﴿ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا ﴾[٨].

---

(١) سورة التوبة، الآية (٧٠).

(٢) البيت لا يعرف قائله، انظر: شرح ابن الناظم ٦٧٣، وأوضح المسالك ٤/ ١٥٩، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٤٦، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٥٠، والتصريح ٢/ ٣٧٢، وهمع الهوامع ٤/ ١١٧.

(٣) البيت لزياد الأعجم في ديوانه ١٠١، وفي الكتاب ٣/ ٤٨، والمقتضب ٢/ ٢٨، والأمالي الشجرية ٢/ ٣١٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٥٠.
وغير منسوب في شرح المفصل ٥/ ١٥، وشرح ابن الناظم ٦٧٤، وأوضح المسالك ٤/ ١٦٠، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣٤٧.

(٤) سورة البقرة، الآية (٢١٤).

(٥) سورة فاطر، الآية (٣٦).

(٦) سورة آل عمران، الآية (١٤٢).

(٧) سورة النساء، الآية (٧٣).

(٨) سورة الأنعام، الآية (٢٧).

المسألة الخامسة: اسم "ليس" و "لا يكون" في الاستثناء:

الأصل في "ليس" و "لا يكون" أن يكون اسمهما وخبرهما مذكورين، لأنهما عمدة، لكنهما في باب الاستثناء جاءا محذوفين لا يجوز إظهارهما على خلاف الأصل، فهما أصلان مرفوضان، وقدروا جملة: جاء القوم ليس زيدًا، أي: ليس بعضهم زيدًا، وكذا: جاء القوم ولا يكون زيدًا، أي: لا يكون بعضهم زيدًا[1]، وكذلك الأمر في باب الاستثناء في الأفعال: ما عدا، وما خلا، وحاشا، فإن فاعلها محذوف وجوبًا لا يجوز إظهاره على الرغم من كونه عمدة في التركيب على خلاف الأصل، فهو أصل مرفوض لم تنطق به العرب[2].

المسألة السادسة: الظروف:

يقول السهيلي: "وهذه الألفاظ -يعني "الظروف"- كلها ليس يخفى بأدنى نظر أنها مأخوذة من لفظ الفعل، فـ"خلف" من "خَلَفْتُ"، و"قدام" من "تَقَدَّمْتُ"، و"فوق" من "فُقْتُ"، و"أمام" من "أَمَمْتُ" أي: قصدت، وكذلك سائرها، إلا أنهم لم يستعملوا فعلًا من كلمة "تحت"، ولكنها في الأصل مصدرٌ أميت فعله"[3]، فقد عبر عن هذا الأصل المرفوض بالإماتة له.

المسألة السابعة: الجر بـ"لعل":

الجر بـ"لعل" مراجعة لأصل مرفوض، وهو أن الأصل في عمل الحرف في الاسم الجر، لأنه العمل المخصوص بالاسم، ولا يعمل الرفع ولا النصب إلا لشبهه بما يعملها كـ "إنَّ" وأخواتها، فإنها نصبت الاسم ورفعت الخبر لشبهها بالفعل، ولولا ذلك لكان حقها الجر، لأنه الأصل، كما جروا بـ"لعل" في لغة عقيل منبهة على الأصل[4]، يقولون: لعل زيدٍ قائم، وعليه قول الشاعر:

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٥٧، ٢/ ٣٤٧، والمقتضب ٤/ ٤٢٨، وأسرار العربية ١٩٧، وشرح المفصل ٢/ ٧٨، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٦١، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٢٠، والجنى الداني ٤٦٠، وأوضح المسالك ٢/ ٢٤٢، والتصريح ١/ ٥٦١.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٤٨-٣٥٠، وأسرار العربية ١٩٧، وشرح المفصل ٢/ ٧٨، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٦١، وارتشاف الضرب ٢/ ٣١٩، وأوضح المسالك ٢/ ٢٤٥، والتصريح ١/ ٥٦١.

(٣) نتائج الفكر ٣٩٢.

(٤) انظر: رصف المباني ٤٣٦، والجنى الداني ٩٠، ٥٣٠.

لَعلَّ اللهِ فَضَّلَكم علينا بشَيءٍ أنَّ أُمَّكُمُ شَرِيْمُ[1]

قال المرادي: "ولذلك قال الجزولي: وقد جروا بـ"لعل" منبهة على الأصل"[2].

المسألة الثامنة: انتصاب "سبحان الله" و"كرما" وما شاكلهما:

جاء في كتاب سيبويه تحت باب "هذا باب ما يُنْصَبُ من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره" قوله: "وإنما اختزل الفعل هاهنا، لأنهم جعلوه بدلًا من اللفظ بالفعل، كما جعل الحذر بدلًا من "احذر""[3].

وقال في موضع آخر: "ومما يدلك -أيضًا- على أن الفعل نصب أنك لم تذكر شيئًا من هذه المصادر لتبني عليه كلامًا، كما بنى على عبدالله إذا ابتدأته، وأنك لم تجعله مبنيًا على اسم مضمر في نيتك"[4].

وقال عن انتصاب "سبحان": "وهذا ذكر معنى "سبحان". وإنما ذكر ليبين لك وجه نصبه، وما أشبهه، زعم أبو الخطاب أن "سبحان الله" كقولك: براءة الله من السوء، كأنه يقول: أبرئُ براءةً الله من السوء"[5].

ومن ذلك ما ذكره سيبويه مما ينتصب فيه المصدر على إضمار الفعل المتروك إظهاره، لكنه في معنى التعجب قولك: كرمًا وصَلَفًا، كأنه قال: ألزمك الله، وأدام لك كرمًا، وألزمت صَلَفًا، لكنهم خزلوا الفعل هاهنا كما خزلوه في الأول، لأنه صار بدلًا من قولك: أكرم به وأصلف به[6].

ومنه أيضًا ما جاء على التثنية، "وذلك قولك: حنانيك، كأنه قال: تحننًا بعد تحنن... ولكنهم حذفوا الفعل، لأنه صار بدلًا منه"[7].

---

(١) البيت لا يعرف قائله، انظر: الكافية الشافية ٢/ ٧٨٣، وشرح ابن الناظم ٣٥٦، ورصف المباني ٤٣٦، والجنى الداني ٥٣١، وأوضح المسالك ٣/ ٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٢٩، وشرح الأشموني ٢/ ٢٠٤.

(٢) الجنى الداني ٥٣٠.

(٣) الكتاب ١/ ٣١١-٣١٢.

(٤) المصدر السابق ١/ ٣١٢.

(٥) المصدر السابق ١/ ٣٢٤.

(٦) انظر: المصدر السابق ١/ ٣٢٨.

(٧) المصدر السابق ١/ ٣٤٨.

المسألة التاسعة: دخول لام الأمر على فعل الخطاب:

كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴾[1]، قرئت: ﴿ فلتفرحوا ﴾[2].

قال الفراء: "هذه قراءة العامة، وقد ذكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ: ﴿ **فبذلك فلتفرحوا** ﴾ -أي: يا أصحاب محمد- بالتاء... وقوّى قول زيد أنها في قراءة أُبي: ﴿ **فبذلك فافرحوا** ﴾. وهو البناء الذي خلق للأمر إذا واجهت به أو لم تواجه، إلا أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور به المواجه لكثرة الأمر خاصة في كلامهم... وكان الكسائي يعيب قولهم: ﴿ فلتفرحوا ﴾، لأنه وجده قليلًا فجعله عيبًا، وهو الأصل"[3].

وذكر النحاس "أن سبيل الأمر أن يكون باللام ليكون معه حرف جازم، كما أن مع النهي حرف، إلا أنهم

يحذفون من الأمر للمخاطب استغناء بمخاطبته، وربما جاؤوا به على الأصل منه ﴿ **فبذلك فلتفرحوا** ﴾"[4].

وزاد ابن جني وضوحًا بقوله: "﴿ **فلتفرحوا** ﴾ بالتاء خرجت على الأصل، وذلك أن أصل فعل الأمر أن يكون بحرف الأمر وهو اللام، فأصل اضرب: لتضرب، وأصل قم: لتقم، كما تقول للغائب: ليقم زيد، ولتضرب هند، ولكن لما كثر أمر الحاضر نحو: قم، واقعد،

---

(١) سورة يونس، الآية (٥٨).

(٢) قراءة الجمهور: ﴿ فَلْيَفْرَحُوا ﴾ بالياء أمرًا للغائب، وقرأ جمع من الصحابة -رضي الله عنهم- (منهم عثمان بن عفان، وزيد بن ثابت، وأبي بن كعب، وأنس بن مالك) وجمع من التابعين (منهم قتادة، ومحمد بن سيرين، والحسن البصري) وغيرهم كثير: ﴿ فلتفرحوا ﴾ بالتاء، وهي رواية عن الكسائي وابن عامر.

قيل: وهذه قراءة النبي -صلى الله عليه وسلم-، لأنها وإن كانت مخالفة لقراءة الجمهور فقد ورد مثلها في الحديث عن النبي -صلى الله عليه وسلم- في بعض غزواته: (لتأخذوا مصافكم) وهو غريب، لم أعثر عليه في كتب السنة، وإنما أورده الزمخشري في الكشاف ٢/ ٣٣٦، وروى الترمذي في التفسير: (...كما أنتم على مصافكم)، وحديث: (ولتزره ولو بشوكة) لم أعثر عليه في كتب السنة بلام الأمر، ونصه في صحيح البخاري ١/ ٣٦١: (يزره ولو بشوكة)، وفي سنن أبي داود ١/ ٤١٦: (وازره ولو بشوكة)، وفي سنن النسائي: (وزره عليك ولو بشوكة)، وفي مسند الإمام أحمد ٤/ ٤٩-٥٤ قال: (فزره وإن لم تجد إلا شوكة).

انظر: معاني القرآن ١/ ٤٦٩، وتفسير الطبري ١١/ ١٢٦، والحجة في القراءات السبع ١٨٢، والمحتسب ١/ ٣١٢، والكشف ١/ ٥٢٠، والنشر ٣/ ١٠٨، وإتحاف فضلاء البشر ٢٥٢.

(٣) معاني القرآن ١/ ٤٦٩.

(٤) إعراب القرآن ٢/ ٢٥٩.

وادخل، واخرج، وخذ، ودع حذفوا حرف المضارعة تخفيفاً، وجلبت همزة الوصل ليقع الابتداء بها"[1].

وقال البيضاوي: "وعن يعقوب ﴿ فلتفرحوا ﴾ بالتاء على الأصل المرفوض"[2].

المسألة العاشرة: استعمالات لغوية مختلفة رفض فيها الأصل:

١- أفعال جاءت على صورة الأمر:

أ- هات: أعط، ولم يسمع منه الماضي، ولا المضارع، ولا المصدر[3]، واستدل على فعليته بأن ضمائر الرفع تلحق به -وهي لا تتصل بغير الأفعال- نحو: هاتي يا فتاة، وهاتيا يا رجلان، وهاتوا يا رجال، وهاتين يا هندات[4].

ب- تعال: بمعنى: أقبل، ويقال: تعال يا هذا، وتعالي يا فتاة، وفي التنزيل: ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ ﴾[6][7].

قال ابن فارس: "ويقال: تعالين، وتعالوا، لا يستعمل هذا إلا في الأمر خاصة، وأميت فيما سوى ذلك"[8]، وقال ابن منظور: "وقالوا في النداء تعال... ولا يستعمل في غير الأمر"[9].

ج- هب وتعلم: "هب" بمعنى: احسب وافترض، جمد على صورة الأمر بهذا المعنى، تقول: هبني فعلت كذا[10]، قال الشاعر:

---

(١) المحتسب ١/ ٣١٣.

(٢) تفسير البيضاوي ٢/ ١٠٦، وانظر: معجم القراءات ٣/ ٥٧٤.

(٣) انظر: المحرر والوجيز ١/ ٣٢٣، وغرائب القرآن ١/ ٣٦٧، والدر المصون ٢/ ٧٢، ولسان العرب ١٥/ ٣٥٢ مادة: هـ ت ا.

(٤) انظر: إعراب القرآن ١/ ٢٥٦، والتبيان ١/ ١٠٦، والفريد ١/ ٣٦٢، وتفسير القرطبي ٢/ ٧٥، والدر المصون ٢/ ٧١.

(٥) سورة آل عمران، الآية (٦٤).

(٦) سورة الأحزاب، الآية (٢٨).

(٧) انظر: لسان العرب ١٥/ ٩٠ مادة: ع ل ا، وكذا القاموس المحيط.

(٨) مقاييس اللغة ٤/ ١١٨.

(٩) لسان العرب ١٥/ ٩٠ مادة: ع ل ا.

(١٠) انظر: التسهيل ٧١، وشرحه٢/ ٨٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٧٧-٢٧٨، وأوضح المسالك ٢/ ٥٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٣٢.

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ وإِلَّا فَهَبْنِي امْرَءًا هَالِكَا [1]

بمعنى: عدني من الهالكين.

و"تعلم" بمعنى: اعلم، جمد أيضًا على صورة الأمر بهذا المعنى، تقول: تعلم أن الأمانة فضيلة، أي: اعلم، ومنه قول الشاعر:

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَحَيُّلِ وَالمَكْرِ [2]

أي: اعلم أن شفاء النفس في قهر عدوها.

د- **هلم: بمعنى: أقبل، ولها استعمالان:**

الأول: أن تتصل بها الضمائر، فيقال: هلم، هلموا، هلمي، هلما، هلممن، وهذه لغة نجد، وهي في هذا الاستعمال فعل أمر جامد.

والثاني: أن تلزم صورة واحدة في المثنى والجمع والتذكير والتأنيث، فيقال: هلم يا رجل، وهلم يا رجلان، وهلم يا رجال، وهلم يا مرأة، وهلم يا امرأتان، وهلم يا نساء، وهذه لغة الحجاز، وهي في هذا الاستعمال اسم فعل أمر، وبهذه اللغة جاء التنزيل، قال الله تعالى: ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾[4][5].

---

(١) البيت لعبدالله بن همام السلولي في المقاصد النحوية ٢/ ١٣٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٣، والدرر ٢/ ٢٤٣.

وغير منسوب في شرح التسهيل ٢/ ٧٨، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٣٤، وأوضح المسالك ٢/ ٣٥، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٢٧.

(٢) البيت لزياد بن سيار في المقاصد النحوية ٢/ ١٢٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٣، وخزانة الأدب ٩/ ١٢٩، والدرر ٢/ ٢٤٦.

وغير منسوب في شرح التسهيل ٢/ ٨٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣، وأوضح المسالك ٢/ ٢٩، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٢٠.

(٣) سورة الأنعام، الآية (١٥٠).

(٤) سورة الأحزاب، الآية (١٨).

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ٣٣٢، ٥٢٩، ومجاز القرآن ١/ ٢٠٨، والمقتضب ٣/ ٢٠٢، وتفسير الطبري ٨/ ٨٠، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٤٥، والإغفال ٢/ ٢١٦-٢٢٥، والمسائل العضديات ٢٢٢، والكشاف ١/ ٣٥٠، والمحرر الوجيز ٣/ ٤٨٨، والتبيان ١/ ٥٤٦، والفريد ٢/ ٧١٦-٧١٨، والدر المصون ٥/ ٢١١.

٢- أفعال جاءت على صورة المضارع والأمر:

١- جاء على صورة المضارع والأمر -دون الماضي والمصدر- فعلان هما: يدع ويذر، بمعنى يترك[١].

وقد أعرب الخليل عن رفض العرب لهذا بقوله: "والعرب قد أماتت المصدر من "يذر" والفعل الماضي، واستعملته في الحاضر والأمر، فإذا أرادوا المصدر قالوا: ذَرْهُ تَرْكًا، أي: اتركه"[٢].

وقال عن الفعل "يدع": "والعرب لا تقول: ودعته فأنا وادع، في معنى: تركته فأنا تاركه، ولكنهم يقولون في الغابر: لم يدع، وفي الأمر: دَعْه، وفي النهي: لا تدعه"[٣].

وقال سيبويه: "وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنهم يقولون: "يدع"، ولا يقولون: "ودع"، استغنوا عنها بـ"ترك"، وأشباه ذلك كثير"[٤].

وخالف جماعة في "ودع" فقالوا: بل استعمل منه الماضي، والمصدر واسم الفاعل، واسم المفعول، -على المرفوض- من ذلك:

أولًا: مجيء الماضي منه: في قراءة ابن أبي عبلة قوله تعالى: ﴿ مَاوَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَاقَلَى ﴾، ﴿ ودَعَكَ ﴾ بفتح الدال دون تشديد[٥]، وهي قراءة شاذة، ومنه أيضًا قول الشاعر:

سَلْ أُمِيرِيْ ما الذي غَيَّرَه ... عَنْ وِصَالي اليومَ حتى وَدَعَه[٦]

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٥- ٤/ ١٠٩، وإعراب القرآن ٥/ ٢١٧، والمحتسب ٢/ ٢٤٢-٣٦٤، والخصائص ١/ ٩٩-٣٩٦، الإنصاف ٣٨٩، ولسان العرب ٨/ ٣٨٤ مادة: ودع.

(٢) العين ٨/ ١٩٦.

(٣) المصدر السابق ٢/ ٢٢٤.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٢٥، وانظر ٤/ ١٠٩.

(٥) قراءة الجمهور ﴿ وَدَّعَكَ ﴾ بتشديد الدال، وقرأ ابن عباس وعمر بن الخطاب وأنس بن مالك -رضي الله عنهم- وعروة بن الزبير، وأبو حيوة، وابن أبي علبة، وابن يعمر، وأبو العالية عن يعقوب ﴿ وَدَعَكَ ﴾ بتخفيف الدال، أي: ما تركك.

انظر: إعراب القرآن ٥/ ٢٤٩، والمحتسب ٢/ ٣٦٤، والمحرر الوجيز ٨/ ٦٣٨، وإعراب القراءات الشواذ ٢/ ٣٦٨، والفريد ٦/ ٤١٧، والبحر المحيط ٨/ ٤٨٥، والدر المصون ١١/ ٣٦.

(٦) البيت لأنس بن زنيم في الحلل ١٧٧، وخزانة الأدب ٦/ ٤٧، ونسب لسويد بن أبي كامل في اللسان ٨/ ٣٨٤ مادة: و د ع.

وغير منسوب في الدر المصون ١١/ ٣٦.

وقول الآخر:

فَسَعى مَسْعاتَهُ في قَومِهِ ثَمَّ لَمْ يُدْرِكْ ولاَ عَجْزًا وَدَعْ[1]

قال ابن السيد البطليوسي: "أتى بـ"ودع" على الأصل المرفوض"[2].

وذكر الخليل أن العرب لا تستعمل الماضي من "يدع" إلا أن يضطر شاعر كما قال:

ليْتَ شِعْري عن خَلِيلي مَا الذي غَالَهُ في الحبِّ حتى وَدَعَهْ[3]

وقول الآخر:

وكان ما قَدَّمُوا لأَنفُسِهم أكْثَر نفعًا مِنَ الذي وَدَعُوا[4]

أي: تركوا[5].

جاء الفعل "ودع" بصيغة الماضي في الشواهد السابقة على الأصل المرفوض.

ثانيًا: مجيء المصدر منه، في قول النبي ﷺ: (لينتهين أقوام عن وَدْعِهم الجمعات)[6].

جاء "وَدْع" مصدرًا على الأصل المرفوض.

ثالثًا: مجيء اسم الفاعل منه، في قول الشاعر:

فأيّما ما أتْبَعَنَّ فإنَّني حَزِينٌ على تَرْكِ الذي أنا وادعُ[7]

جاء "وادع" اسم فاعل على الأصل المرفوض.

رابعًا: مجيء اسم المفعول منه، في قول الشاعر:

إذَا مَا اسْتَحَمَّتْ أرْضُهُ مِنْ سَمَائِهِ جَرَى وَهْوَ مَوْدُوعٌ وَوَاعِدُ مَصْدَقِ[8]

---

(١) البيت لسويد بن أبي كاهل في الإنصاف ٣٨٩، وخزانة الأدب ٦ / ٤٧١.
وغير منسوب في الحلل ١٧٨، واللسان ٨ / ٣٨٤ مادة: و د ع.

(٢) الحلل ١٧٨.

(٣) البيت لأبي الأسود الدؤلي ٣٥٠. والمحتسب ٢ / ٣٦٤. والخصائص ١/ ٩٩-٣٩٦، والإنصاف ٣٨٩. والتبيان ٢ / ١٢٩٢. والفريد ٦ / ٤١٧، والبحر المحيط ٨ / ٤٨٥. ولسان العرب ٣ / ٣٨٤ مادة: و د ع. وخزانة الأدب ٥ / ١٥٠.
ونسب لأبي بن زنيم في اللسان ٨ / ٣٨٤ مادة: و د ع.

(٤) البيت غير منسوب في معجم العين ٢ / ٢٢٤. ولسان العرب ٨ / ٣٨٤ مادة: و د ع. وخزانة الأدب ٦ / ٤٧٢.
وفي خزانة الأدب: فكان مكان: وكان.

(٥) انظر: العين ٢ / ٢٢٤. والخصائص ١/ ٣٩٦.

(٦) رواه مسلم في صحيحه برقم (٢٠٣٩). ٣ / ١٠.

(٧) البيت غير منسوب في البصريات ٤٠٠. ولسان العرب ٨ / ٣٨٣ مادة: و د ع. وخزانة الأدب ٦ / ٤٧٢.

(٨) البيت لخفاق بن ندبة في ديوانه ٣٣. ولسان العرب ٨ / ٣٨١ مادة: و د ع. وخزانة الأدب ٦ / ٤٧٢.
وغير منسوب في الخصائص ٢ / ٢١٦، والمحتسب ٢ / ٢٤٢، وهمع الهوامع ٥ / ٢٥، والدرر ٥ / ١٩٣.

جاء "مودوع" اسم مفعول على الأصل المرفوض.

الثاني: الجانب الصرفي:

لم يذكر الباحث الكريم الأصول المرفوضة في الجانب الصرفي سوى بعض الأمثلة التي أوردها ابن جني في الخصائص وهي ثلاث مسائل:

عدم تصحيح الفعل الثلاثي المعتل العين، نحو: قام وباع وخاف وهاب وطال، وإبدال تاء الافتعال دالًا أو طاءً، وامتناع تصحيح الواو الساكنة بعد الكسرة، ثم قال: "ثم إن ما أوردته واكتفيت به كلام ابن جني لعله كافٍ في بيان أمثلة الأصول المرفوضة في الجانب الصرفي".

والمقصود بالأصول المرفوضة في الجانب الصرفي: ما يتناول الأصول المرفوضة صرفيًا دون علة أدت إلى رفضه، بمعنى أن أصله المأخوذ منه رفضته العرب، ولم تنطق به، ويعني ذلك أن ما رفضته العرب بسبب الثقل، أو طلبًا للخفة، كما هو في صور الإعلال كلها، أو في صور الإبدال كلها، أو في صور الإدغام كلها، أو في صور الحذف كلها -بما في ذلك الحذف الاعتباطي- مما كانت العرب تداعيه في كلامها لا يدخل في مجال البحث.

فمن الأصول المرفوضة في الصرف:

١- استعمال "أبيض" بدلًا من "أشد بياضًا"[١].

من شروط التفضيل بـ"أفعل" ألا يكون الوصف منه على وزن "أفعل" الذي مؤنثه "فعلاء"، أي: من الصفات المشبهة، مثل: أحمر حمراء، وأبيض بيضاء، فلا يقال: زيد أبيض من عمرو، استغنوا عنه بـ"أشد بياضًا"، فهذا أصل مرفوض.

وقد جاء على الأصل المرفوض قوله ﷺ: (ماؤه أبيض من الورق)[٢]، ومنه قول الشاعر:

إذا الرِّجَالُ شَتَوْا واشْتَدَّ أَكْلُهُمُ ... فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ[٣]

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٩٧، والأصول ١/ ١٠٤.

والإنصاف ١٢٤، وشرح المفصل ٦/ ٩٢، وشرح التسهيل ٣/ ٥٠، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٤، وأوضح المسالك ٣/ ٢٥٦.

(٢) رواه مسلم في صحيحه برقم (٦١١١)، ٧/ ٦٦، وفي رواية أخرى: "ماؤه أشد بياضاً من اللبن" فقد جاء كل ذلك منبهة على الأصل المرفوض، وعلى المستعمل الفصيح كما في الرواية الأخرى.

(٣) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ١٨، ولسان العرب ١٥/ ٩٦ مادة: ع م ي.

وقول الآخر:

يَا لَيْتَنِيْ مِثْلَكَ فِيْ البَيَاضِ أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ[1]

٢- استعمال "أخير وأشر" بدلًا من "خير وشر":

قال أبو علي الفارسي: "فلان خير من فلان، وفلان شر من فلان، وكان القياس أن يكون أخير وأشر -كما أن سائر الباب على ذلك في لحاق الهمزة أوله- إلا أن هذين شذا عن القياس في تركهم استعمال الهمزة معهما"[2].

و"خير" و"شر" يستعملان في التفضيل وغيره، فمن استعمالهما في التفضيل قوله تعالى: ﴿ لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴿٣﴾ ﴾[3]. وقوله تعالى: ﴿ قَالَ أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا ﴾[4].

وقد ورد التفضيل بـ"أشر" في قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿ سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ ﴿٢٦﴾ ﴾[5] ﴿ من الكذابُ الأَشَرُّ ﴾[6].

قال ابن جني: "﴿ الأَشَرُّ ﴾ بتشديد الراء هو الأصل المرفوض"[7]. وقال الفخر الرازي: "قال المفسرون: هذا على الأصل المرفوض في ﴿ الأَشَرُّ ﴾، والأخير على وزن

وغير منسوب في معاني القرآن ٢/ ١٢٨، والإنصاف ١٢٤، وشرح المفصل ٦/ ٩٣، وخزانة الأدب ٨/ ٢٣٠. ورواية الديوان:

أما الملوك فأنت اليوم ألأمهم *** لؤما وأبيضهم سربال طباخ

(١) الرجز لرؤية في خزانة الأدب ٨/ ٢٣٠.

وغير منسوب في الأصول ١/ ١٠٤، والإنصاف ١٢٤، وشرح المفصل ٦/ ٩٣، والاقتراح ١٣٠.

ونصه في الإنصاف وشرح المفصل:

جارية في درعها الفضفاض * تقطع الحديث بالإعاض * أبيض من أخت بني إباض.

(٢) انظر: المسائل العضديات ٢١١.

(٣) سورة القدر، الآية (٣).

(٤) سورة يوسف، الآية (٧٧).

(٥) سورة القمر، الآية (٢٦).

(٦) قرأ الجمهور ﴿ ٱلْأَشِرُ ﴾ بفتح الهمزة وكسر الشين وتخفيف الراء، وقرأ قتادة، وأبو قلابة، وأبو حيوة، وعطية بن قيس، وأبو جعفر ﴿ الأَشَرُّ ﴾ بفتح الهمزة والشين وتشديد الراء على وزن "أفعل" تفضيل. انظر: المحتسب ٢/ ٢٩٩، والكشاف ٢/ ٢٠٣، والمحرر الوجيز ٨/ ١٤٩، وإعراب القراءات الشواذ ٢/ ٢٧٠، والبحر المحيط ٨/ ١٨٠، والدر المصون ١٠/ ١٤٠، وروح المعاني ١٣/ ٤٠٢.

(٧) المحتسب ٢/ ٢٩٩.

"أفعل"... فمن يقول: ﴿ أشر ﴾ يكون قد ترك الأصل المستعمل، لأنه أخذ في الأصل المرفوض، بمعنى: هو شر من غيره"[1].

ونبه جمع من العلماء إلى أن أصل قولهم: هذا خير منه، وهذا شر منه: هذا أخير منه، وهذا أشر منه، فكثر استعمال هاتين الكلمتين فحذفت الهمزة منهما، وهو كان الأصيل لكنه رفض تخفيفًا وكثرة استعمال[2]، ولا يقال: أخير أو أشر إلا شذوذًا، كما في قول رؤبة:

بلالُ خَيْرُ الناسِ وابنُ الأَخْيَرِ[3]

وعند الأخفش أنهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما، فعلى هذا فيهما شذوذان: حذف الهمزة، وكونهما لا فعل لهما[4].

٣- **تصغير "قدام، وراء، وأمام" على:** "قديدمة ووريئة وأميمة" بدلًا من: "قديديم ووريئ وأميم". فما زاد على الثلاثة لا تلحق التاء[5].

قال الأنباري: "وإنما أثبتوا التاء في التصغير في ما كان رباعيا نحو: "قُدَيْدِمَة ووُرَيِّئَة وأُمَيِّمَة" لوجهين:

أحدهما: أن الأغلب في الظروف أن تكون مذكرة. فلو لم يدخلوا التاء في هذه الظروف -وهي مؤنثة- لالتبست بالمذكر.

والوجه الثاني: أنهم زادوا التاء تأكيدًا للتأنيث.

ويحتمل أيضا وجهًا ثالثًا: وهو أنهم أثبتوا التاء تنبيهًا على الأصل المرفوض"[6].

---

(١) التفسير الكبير ٢٩/ ٤٦.

(٢) انظر: المسائل العضديات ٢١٢، والكشاف ٢/ ١٢٠٣، والمحرر الوجيز ٨/ ١٤٩، والفريد ٦/ ٥٣، والدر المصون ٨/ ١٤٠، والتصريح ٢/ ٩٢، وهمع الهوامع ٦/ ٤٥، وشرح الأشموني ٣/ ٤٣، والدرر ٦/ ٢٦٥، وروح المعاني ١٣/ ٤٠٢.

(٣) البيت منسوب إلى رؤية في المحتسب ٢/ ٢٩٩، والدر المصون ٨/ ١٤٠، وروح المعاني ١٣/ ٤٠٢. وغير منسوب في التصريح ٢/ ٩٢، وهمع الهوامع ٦/ ٤٥، وشرح الأشموني ٣/ ٤٣، والدرر ٦/ ٢٦٥. ولم أعثر عليه في ديوان رؤية.

(٤) انظر: التصريح ٢/ ٩٢، والدرر ٦/ ٢٦٥.

(٥) انظر: شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٣٤٦، ٢/ ٢٦٧، وشرح الألفية لابن جابر الهواري ٢/ ٢٦٧، وشذا العرف ١٣٤، وتهذيب التوضيح ١٣٢، والتنوير في التصغير ٢٣٩، والمحتسب في التصغير والنسب ٤٣.

(٦) أسرار العربية ٣٢٣.

وقال ابن سيده: "وأما ما كان على أربعة أحرف من المؤنث فلا تلحقه التاء في التحقير، وذلك قولهم في عناق: عُنَيِّق، وفي عقاب: عُقَيِّب، وفي عقرب: عقيرب... ولحاق الهاء في هذا الضرب شاذ عما عليه استعمال الكثرة، وإنما جاء على الأصل المرفوض"[1].

٤- إثبات الهمزة في "يؤكرم" مضارع "أكرم":

وهذا وإن كان هو الأصل إلا أنهم رفضوه وقالوا: يكرم، بحذف الهمزة الثانية كراهة اجتماع همزتين، وكذا اسم فاعله واسم مفعوله، يقولون: يكرم ومُكْرِم، ومُكْرَم. وأصله: يؤكرم، مؤكرم[2].

وقد جاء على الأصل المرفوض إثبات الهمزة في قول الشاعر:

فإنه أهل أن يؤكرما[3]

قالوا: أثبت الهمزة في "يؤكرم" تخفيفًا كما هو القياس، فأتى به على الأصل المرفوض، وذلك لضرورة الشعر[4].

٥- واحد عشر، واحدة عشر:

إذا أريد صياغة "أحد وإحدى" على وزن فاعل، فالأصل فيهما أن يقال: واحد وواحدة، ويمتنع هذا الأصل مع لفظ العشرة، فيقال: حادي عشر، وحادية عشرة، التزموا فيهما القلب.

وقد حكى الكسائي قولهم: واحد عشر، على الأصل وهو شاذ نبه به على الأصل المرفوض[5].

---

(١) المخصص ٥ / ٥٧.

(٢) انظر: المقتضب ٢ / ٩٥، والإنصاف ٨ / ٦٢٨، وارتشاف العرب ١/ ١١٨، وتوضيح المقاصد ٢ / ٩٦، وشرح ابن الناظم ٨٦٨، وأوضح المسالك ٤ / ٤٤٣، والتصريح ١/ ١٥٧، وشرح الأشموني ٤ / ٣٤٣.

(٣) البيت غير منسوب في المقتضب ٢ / ٩٦، والمنصف ١/ ٣٧- ٢، ١٩٢ / ١٨٤، والإنصاف ٨ / ٦٢٨، وارتشاف الضرب ١/ ١١٨، وتوضيح المقاصد ٦ / ٩٨، وشرح ابن الناظم ٨٦٨، وأوضح المسالك ٤ / ٤٤٣، والتصريح ١/ ٧٥١، وشرح الأشموني ٤ / ٣٤٣، والدرر ٦ / ٣١٩.

(٤) انظر: المقتضب ٢ / ٩٥، والمنصف ١/ ١٩٢، والخصائص ١/ ١٤٤، وتوضيح المقاصد ٦ / ٩٨، والتصريح ٢ / ٧٥١، والدرر ٦ / ٣١٩.

(٥) انظر: توضيح المقاصد ٤ / ٣٢٢، وشرح ابن الناظم ٧٣٧، والتصريح ٢ / ٤٦٨، وشرح الأشموني ٤ / ٧٦.

٦- النسب إلى "سليمة، وسليقة، وعميرة":

إذا نسب إلى "فَعِيلة" صحيحة العين غير مضعفة حذفت ياؤها، فيقال في قبيلة: قبلي، وفي حنيفة: حنفي، وفي صحيفة: صحفي[١].

فرقًا بين المذكر صحيح اللام، والمؤنث[٢].

وشذا إثباتها على الأصل في: سَليمة، وسليقة، وعميرة كلب، فقالوا: سليميّ، وسليقيّ، وعميريّ، والقياس فيهن: سَلَقيّ، وسَلَميّ[٣].

قالوا: جاءت هذه الكلمات شاذة للتنبه على الأصل المرفوض، قالوا: وأشذ من ذلك قولهم: عُبَدي وجُذَمي، في بني عبيدة، وجذيمة[٤].

قال أبو علي الفارسي: "وإثبات الياء في قريش أوجه في القياس من إثباتها في قولهم في النسب إلى سَليقة: سيلقي، وإلى عميرة: عميري...، لأن هذه الأسماء التي على فَعلية أو فُعيلة قد لزم تغييرها في القياس، واستمر الحذف في الاستعمال... فما شذ عن القياس وجاء على الأصل الذي رفضوه في كلامهم"[٥].

٧- تصحيح ياء "أيس":

ذكر ابن مالك أنه: يجوز أن يكون تصحيح ياء "أيس" انتفاء علتها، فإنها كانت قبل الهمزة ثم أخرت، فلو أبدلت لاجتمع فيها تغييران، تغيير النقل، وتغيير الإبدال[٦].

وذكر بعضهم: أن "أيس" لم يعل لعروض اتصال الفتحة به؛ لأن الياء فاء الكلمة فهي في نية التقديم، والهمزة قبلها في نية التأخير، فيستغنى عن اشتراط أصالة

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٣٣٩، والمسائل العضديات ٢١، ١٣٢، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٣٧٤، وارتشاف الضرب ١/ ٢٨٤، والتصريح ٢/ ٥٩٥، وشرح الأشموني ٤/ ١٨٦.

(٢) انظر: المسائل العضديات ١٣٢، والتصريح ٢/ ٥٩٥.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٣٣٩، وشافية ابن الحاجب ١/ ٦٧٣، والتصريح ٢/ ٥٩٥، وشرح الأشموني ٤/ ١٨٦، والمحتسب في التصغير والنسب ٨٤.

(٤) انظر: شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٣٧٧، والتصريح ٢/ ٥٩٥، وشرح الأشموني ٤/ ١٨٦.

(٥) انظر: المسائل العضديات ١٣٤.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٣٥.

الفتحة[1]، وذكر ابن بابشاذ لهذا الإعلال شرطاً آخر، وهو ألا يكون التصحيح للتنبيه على الأصل المرفوض"[2].

٨- كسر الياء على الأصل في التقاء الساكنين:

وذلك في قراءة حمزة -رحمه الله-: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾[3] بكسر الياء في ﴿مصرخيَّ﴾[4] على الأصل في التقاء الساكنين.

قال البيضاوي: "وهو أصل مرفوض في مثله، لما فيه من اجتماع ياءين وثلاث كسرات، مع أن حركة ياء الإضافة الفتح، فإذا كسرت وقبلها ألف فبالأحرى ألا تكسر وقبلها ياء"[5].

قوله "أصل مرفوض"، أي: متروك استعماله عند النحاة، وإلا فهو قراءة متواترة يجب المصير إليها، ولا يجوز ردها؛ لأنها وردت بسند متواتر على لسان سيد المرسلين من كلام رب العالمين[6].

قال الفراء: "وقد خفض الياء من قوله: ﴿بمصرخيَّ﴾ الأعمش ويحيى بن وثاب جميعًا... ولعله ظن أن الباء في ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذلك"[7].

وقال الأخفش: "ما سمعت هذا من أحد من العرب ولا من النحويين"[8].

وعلل ذلك مكي بن أبي طالب بأن قراءة حمزة بكسر الياء: "كأنه قدر الزيادة على الياءين كما زيدت الياء في "به"، وذلك هو الأصل، ولكنه مرفوض غير مستعمل لثقل

---

(١) انظر: توضيح المقاصد ٦/ ٥٦، وشرح الأشموني ٤/ ٣١٨.

(٢) انظر: المصدرين السابقين.

(٣) سورة إبراهيم، الآية (٢٢).

(٤) قراءة جمهور القراء: ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ بفتح الياء، وقرأ حمزة ويحيى بن وثاب والأعمش وجملة من التابعين: ﴿مصرخيَّ﴾ بكسر الياء.
انظر: معاني القرآن ٢/ ٧٥، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٣٧٥، والسبعة ٣٦٢، وإعراب القرآن ٢/ ٣٦٨، والحجة في القراءات السبع ٢٠٣، والحجة للقراء السبع ٥/ ٢٨، والكشف ٢/ ٢٦، والعنوان ١١٥، والنشر ٢/ ١٣٤، وإتحاف الفضلاء البشر ٢٧٢.

(٥) تفسير البيضاوي ٢/ ٢٢١.

(٦) تفسير السراج المنير ٢/ ١٤١.

(٧) معاني القرآن ٢/ ٧٥، وانظر: إعراب القرآن ٢/ ٣٦٨.

(٨) معاني القرآن ٢/ ٣٧٥.

الياءين والكسرة قبلهما، والكسرة ما بينهما، فلما قدر الياء مزيدة على الياء للإضافة حذفها استخفافا، لاجتماع ياءين وكسرتين... فهذه القراءة جارية على ما كان يجب في الأصل"[1].

٩- **مكبرات بعض الأسماء المصغرة:**

ورد في العربية أسماء مصغرة استغني بتصغيرها عن مكبرها، مثل: جُمَيل، وصُهَيب، وكُمَيْت، ودريد، قال سيبويه: "هذا باب في الكلام مصغرًا وترك تكبيره، لأنه عندهم مستصغر، فاستغني بتصغيره عن تكبيره"[2]. وكما هو معلوم أن التصغير فرع والمكبر أصل، وفي هذه الأسماء رفض استعمال الأصل وهو المكبر.

١٠- **مفرد بعض الجموع، مثل: "مذاكير، وأبابيل":**

فإن العرب نطقت بالجمع وهو الفرع، ورفضوا المفرد فلم ينطقوا به وهو الأصل، قال سيبويه: "فجاء هذا كما جاء بعض الجميع على غير ما يستعمل واحدًا في الكلام نحو: مذاكير وملامح"[3]. وقال أيضًا: "قالوا: مذاكير ولم يقولوا: مذكير، ولا مذاكر"[4].

ومن ذلك ما ذكره الفراء: "وقوله تعالى: ﴿ أَبَابِيلَ ﴾[5] لا واحد له مثل الشماطيط[6] والعباديد[7] والشعارير[8]"[9].

* * *

---

(١) الكشف ٢/ ٢٦، وانظر: النشر ٣/ ١٣٤.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٤٧٧، ولسان العرب ٢/ ٨١ مادة: ك م ت.

(٣) الكتاب ٣/ ٢٥٦، وانظر: ٤٩٣.

(٤) المصدر السابق ٤/ ٢٣.

(٥) سورة الفيل، الآية (٣).

(٦) الشماطيط: القطع المتفرقة، انظر: لسان العرب مادة: ش م ط.

(٧) العباديد والعباديد: الخيل المتفرقة ذهابًا وجيئة، انظر: لسان العرب مادة: ع ب د.

(٨) الشعارير: نوع من اللعب للصبيان، انظر: لسان العرب مادة: ش ع ر.

(٩) انظر: معاني القرآن ٣/ ٢٩٢، ومجاز القرآن ٢/ ٣١٢، والكشاف ٢/ ١٣٧٨، والبيان ٢/ ٧٩٥، والتبيان ٢/ ١٣٠٤، والفريد ٦/ ٤٦٤، ورموز الكنوز ٨/ ٧٣٨، والدر المصون ١١/ ١٠٩، ولسان العرب مادة: ش ع ر، ومادة: ع ب د.

الخاتمة:

وفيها أهم النتائج :

وفيها يعلم أن الأصول المرفوضة تكون في النحو والصرف، وأن دلالة الأصل المرفوض تختلف عن المصطلحات التي ظن بعض العلماء أنها تلتقي معه في الدلالة، فقد اتضح من خلال ما مر في هذا الاستدراك أن أصل اللفظ أو الاستعمال كان يمكن أن يكون على صورة محددة كما هو القياس في نظائره مما هو مستعمل في اللغة، لكن منتج اللغة لسبب ما لم يستعمله ولم ينطق به، وبقي مرفوضًا لغة واستعمالًا قديمًا وحديثًا، بينما غيره من المصطلحات لم يكتسب هذه الصفة، ولم يقصد به مقصد الأصل المرفوض، فجاء منه ألفاظ استعملها العربي في وقت ثم هجرها، أو تركها، أو تلاشت من الاستعمال، أو درست، أي: أنها استعملت في وقت من الأوقات، بينما الأصل المرفوض أصل رفض النطق به، ولم يستعمله العربي في لغته مطلقًا.

وقد جاءت ألفاظ العلماء في الحديث عن هذا المصطلح مختلفة؛ فبعضهم يعبر عنه بالأصل المرفوض، وبعضهم ذكره بألفاظ أخرى، كالمتروك أو الممات، أو المنقرض، أو المهجور، وقد اتضح الفرق بين هذه المصطلحات ومصطلح المهمل الذي يعني الكلام المطروح الذي لم يستعمل بتة.

* * *

المصادر والمراجع

١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، الشيخ أحمد الدمياطي، دار الندوة - بيروت.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس، مطبعة النسر الذهبي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٣- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد وعاصم بهجة البيطار، دار البشائر - دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٤- الأشباه والنظائر في النحو، الشيخ جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٥- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٦- إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء العكبري، تحقيق: د. عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٧- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٨- الإغفال، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي - أبو ظبي، ١٤٢٤هـ.

٩- الأصول المرفوضة، د. محمد بن ناصر الشهري، مجلة العلوم الشرعية والعربية - جامعة الإمام، العدد السادس، محرم ١٤٢٩هـ.

١٠- الأمالي الشجرية، إملاء الشريف أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي المعروف بابن الشجري، دار المعرفة - بيروت.

١١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تحقيق: د. مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

١٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الفكر - بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

١٣- البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٤- تاج العروس، الزبيدي، تحقيق: نخبة من العلماء، دار الهداية.

١٥- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٦- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي الغرناطي، مطبعة السعادة - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٢٨هـ.

١٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م.

١٨- التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، وبهامشه حاشية الشيخ ياسين.

١٩- التطور اللغوي (مظاهره علله وقوانينه)، د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.

٢٠- تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، القاضي أبو سعيد البيضاوي، تحقيق: محمد صبحي ومحمود الأطرش، مؤسسة الإيمان - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

٢١- تفسير السراج المنير، شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب، دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٢- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، محمد بن جرير الطبري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي -القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

٢٣- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، أبو عبدالله محمد الأنصاري القرطبي، دار إحياء التراث - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢٤- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، فخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٢٥- التنوير في التصغير، د. عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة.

٢٦- تهذيب التوضيح (قسم الصرف)، أحمد مصطفى المراغي ومحمد سالم علي، مكتبة الآداب - القاهرة، ٢٠٠٥م.

٢٧- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق: د. فايز دياب، دار السلام - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠١م.

٢٨- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أم قاسم المعروف بالمرادي، تحقيق: د. عبدالرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الثانية.

٢٩- الجامع لأحكام القرآن= تفسير القرطبي أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٣٠- جمهرة اللغة، أبو بكر ابن دريد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

٣١- الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي، تحقيق: طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر - جامعة الموصل، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م.

٣٢- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.

٣٣- الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

٣٤- الحلل في شرح أبيات الجمل، ابن السيد البطليوسي، تحقيق: د. مصطفى إمام، مكتبة المتنبي - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.

٣٥- خزانة الأدب ولب لسان العرب، عبدالقادر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٤٠٠هـ / ١٩٩٩م.

٣٦- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي - بيروت، لبنان.

٣٧- دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين- بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٧٨م.

٣٨- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

٣٩- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية - الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

٤٠- ديوان طرفة بن العبد، دار بيروت للطباعة، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

٤١- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبدالنور المالقي، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم - دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٤٢- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين السيد محمود الألوسي، تحقيق: فؤاد بن سزاج عبدالغفار، المكتبة التوفيقية - القاهرة.

٤٣- السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة، الطبعة الثانية.

٤٤- سنن أبي داود، الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٤٥- سنن النسائي بشرح الحافظ السيوطي وحاشية الإمام السندي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٤٦- شذا العرف في فن الصرف، الشيخ أحمد الحلادي، المكتبة العصرية - بيروت، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٤٧- شرح ابن عقيل، ومعه كتاب منحة الجليل شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة - مصر، الطبعة الرابعة عشرة، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

٤٨- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي - القاهرة.

٤٩- شرح ألفية ابن مالك، ابن جابر الهواري، تحقيق: د. عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٥٠- شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، تحقيق: د. عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، دار الجيل - بيروت.

٥١- شرح التسهيل، ابن مالك الأندلسي، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للنشر والطباعة - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٥٢- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح.

٥٣- شرح شافية ابن الحاجب في الصرف، ركن الدين الحسن الاسترآبادي، تحقيق: د. عبدالمقصود محمد عبدالمقصود، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٥٤- شرح شواهد المغني، للسيوطي، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.

٥٥- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبدالله ابن مالك، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، طبعة جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٥٦- شرح كافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي، تحقيق: د. حسن الحفظي ود. يحيى بشير مصري، جامعة الإمام، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٥٧- شرح الكافية الشافية، أبو عبدالله محمد بن مالك، تحقيق: د. عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

٥٨- شرح المفصل، ابن يعيش النحوي، عالم الكتب - بيروت، ومكتبة المثنى - القاهرة.

٥٩- شعر خفاف بن ندبة السلمي، جمع: د. نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف - بغداد.

٦٠- الصاحبي، أبو الحسين ابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى الحلبي - القاهرة، ١٩٧٧م.

٦١- ظاهرة التقارض في الدرس النحوي، د. عبدالله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.

٦٢- العنوان في القراءات السبع، أبو طاهر بن إسماعيل بن خلف المقرئ، تحقيق: د. زهير زاهد، ود. خليل عطية.

٦٣- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخرومي، د. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر - العراق، ١٩٨٠م.

٦٤- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، الحسن النيسابوري، ضبط: زياد عميرات، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.

٦٥- الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتخب الهمذاني، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.

٦٦- الفعل الممات (دراسة في معجم الجمهرة لابن دريد)، د. محمد الروابدة، مجلة مؤتة للدراسات والبحوث، عدد ٢٠٠٨م.

٦٧- القاموس المحيط، مجد الدين الفيروزآبادي، دار الجيل، المؤسسة العربية للطباعة - بيروت.

٦٨- الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، الهيئة المصرية للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.

٦٩- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم الزمخشري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.

٧٠- الكشف عن وجوه القراءات السبع، أبو محمد مكي بن أبي طالب، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

٧١- لسان العرب، ابن منظور الأفريقي المصري، دار صادر - بيروت.

٧٢- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، علق عليه: محمد فؤاد سزكين.

٧٣- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح ابن جني، تحقيق: د. علي النجدي ناصف وآخرين، دار سزكين للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٧٤- المحتسب في التصغير والنسب، د. جابر محمد البراجة، دار الطباعة المحمدية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٧٨م.

٧٥- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبدالحق بن عطية الأندلسي، تحقيق: الشيخ عبدالله الأنصاري وآخرين، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٧٦- المخصص، أبو الحسين ابن سيدة، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، الطبعة الأولى، ١٣١٦- ١٣٢١هـ.

٧٧- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تعليق: محمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى الحلبي.

٧٨- المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المداني - مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٧٩- المسائل العضديات، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٨٠- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٨١- معاني القرآن، أبو الحسن الأخفش الأوسط، تحقيق: د. فائز فارس، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٨٢- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.

٨٣- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، شرح وتحقيق: د. عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٨٤- معجم علم اللغة النظري، محمد علي الخولي، مكتبة لبنان، ١٩٩١م.

٨٥- معجم القراءات، د. عبداللطيف الخطيب، دار سعد الدين للنشر - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٨٦- مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عبداللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة – الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

٨٧- المفصل في علم العربية، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: د. خالد بن إسماعيل حسان، مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.

٨٨- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بـ(الشواهد الكبرى)، بدر الدين العيني، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.

٨٩- مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الكتب – إيران.

٩٠- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: د. محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٩٩هـ.

٩١- المنصف، أبو الفتح ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مصطفى الحلبي – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م.

٩٢- المولد [دراسة في نمو وتطور اللغة بعد الإسلام]، د. حلمي خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب– الإسكندرية، ١٩٧٨م.

٩٣- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبدالرحمن السهيلي، د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع.

٩٤- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، قدم له وحقق نصوصه وعلق عليه: د. محمد سالم محيسن، الناشر مكتبة القاهرة.

٩٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية – الكويت، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.

* * *